١ ــ النظام الدوراني يضمن التغيير المتواصل في الاشخاص المنتمين الى سلك الضباط ، ويؤمن حقن المؤسسة العسكرية بدماء جديدة تستطيع اظهار البطولات .

٢ ــ الحيلولة دون انتشار الروتين واستتباب الجمود في هيئة الاركان العامة للجيش .

٣ ــ الخوف لئلا تؤدي الحياة الطويلة في الثكنات الى تكوين طبقة محترفة من الضباط العسكريين الذين تجمع بينهم اعتبارات أيديولوجية او مصلحية قائمة بذاتها .

٤ ــ التقليل من عزلة العسكريين عن الجسم السياسي والنظام الاجتماعي ، وادماجهم المتواصل في جسد المجتمع .

وفي ذلك يقول برلموتر : « ان سلك الضباط كجماعة محترفة هو مبتعد عن السياسة ، لكنه غير منعزل عنها . فالمشاركة الفعلية في النشاط السياسي محظورة على الضباط ، ولم يصدر عن هؤلاء حتى الان اهتمام يستحق الذكر بالسياسة عقب تسريحهم . بيد ان هذا الامر لا يمنع النخبة العسكرية من المطالبة الملحة والسعي للحصول على مناصب في ادارة الاعمال والاقتصاد والادارة العامة »(١٧) .

اي ان الطبقة الحاكمة تخشى نمو طبقة سياسية من الضباط العسكريين ، بحيث يستقل هؤلاء عنها ويقيمون لانفسهم كيانا ذاتيا . فهي تريد الجيش أداة في خدمة الدولة ، ولا ترى في اتساع دور القوات العسكرية خطرا يتهدد الحكم المدني . أو كما يقول برلموتر على سبيل التعميم النظري : « ان العزلة المجتمعية لطبقة من الضباط تتهدد سير العلاقات الناجحة بين النخبتين ، المدنية والعسكرية . وللحيلولة دون ذلك قام الجيش الاسرائيلي بتطوير نظام يسهل عملية الانتقال من دور الجندي الى المدني ، ويجعل من السهل نسبيا أمام الشخص المتعامل مع الجيش بالامس ان يصبح اليوم عميلا للحزب أو البيروقراطية أو الصناعة التي يقع اختياره عليها »(١٨) .

فهل يؤلف هذا النظام أو « الحل الاسرائيلي » مخرجا من مأزق العلاقة بين القطاعين ، المدني والعسكري ، في الدولة ؟ والى أي حد يمكننا الفصل بين هذين القطاعين في اسرائيل ؟ ان النخبة العسكرية ، سواء كانت نخبة تقليدية ام على النمط الاسرائيلي في المداورة ، تعتمد في معظم الاحيان على النخبة الاجتماعية السائدة ( الفئات اليهودية الاشكنازية والمتحدرة من بلدان أوروبا الشرقية )(١٩) . وهي نخبة تعتنق ايديلوجية الدولة وتقوم على تنفيذ سياستها ، من خلال الانحياز الى جانب الوضع الراهن ــ هذا الوضع الذي ترغب الطبقات الحاكمة في الحفاظ عليه . وهناك اعتبارات مصلحية وتطورات على صعيد « المجتمع العسكري ــ الصناعي » تؤمن اللقاء والتضافر بين الطرفين .

وتقول مجلة « ديرشبيغل » في تقصيها للاسباب الكامنة وراء تحديد سن التقاعد لكبار الضباط والجنرالات العاملين في الجيش الاسرائيلي ان هناك اعتبارات أخرى تكمن خلف نظام التسريح المبكر من الخدمة : فالحسابات التي يجريها المسؤولون داخل اسرائيل تعتبر ان هؤلاء الجنرالات الذين بلغوا سن الخامسة والاربعين من العمر ، اذ يتم تسريحهم من الخدمة بكل مظاهر الجلال والاحترام والتكريم ، ما زالوا على قدر كاف من عنفوان العمر لكي يبحثوا لانفسهم عن وظيفة مدنية أو مهنة يتعاطونها خارج الجيش . ثم تضيف المجلة اياها قائلة : ان معاش التقاعد الضئيل ، والذي يكاد لا يكفي لسد الحاجات ، يجبر الذين منهم لا يشعرون برغبة تدفعهم الى العمل على التفتيش عن وظيفة عمل جديدة . وتبعا للرتب والمناصب العسكرية التي وصلوا اليها ، يبلغ المعاش التقاعدي الذي يناله الجنرال السابق في الشهر الواحد ما قيمته ١١٠٠ مارك ( حوالي ١٤٠٥٠ ل.ل. اليوم ) الى أقصى حد . وحتى العام ١٩٥٨ لم يتلق هؤلاء المسرحون اي معاش تقاعدي من الدولة(٢٠) .